

4. الحوكمة الرشيدة



والثاني هو وجود فجوات واضحة في أبرز مؤشرات فعالية الحكومة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما في المنطقة العربية.

ولإجابة على السؤال المعقد بشأن العوامل المحددة للحكومة الرشيدة، يحلّل هذا الفصل دليل الحكومة لفهم دينامياته الداخلية بشكل أفضل. وينظر في إمكانية وجود مفاضلة بين ممارسات الحكومة الرشيدة من جهة، بما فيها تلك المتعلقة بسيادة القانون والمساءلة والمشاركة، وبين فعالية الحكومة من جهة أخرى، استناداً إلى درجة الرضا عن أداء المؤسسات وجودة الخدمات العامة المقدّمة. ويحتاج الفصل بأن لا حاجة لإجراء مثل هذه المفاضلة؛ إذ ينبغي على البلدان أن تسعى إلى تحقيق التقدم في الجانبين على حد سواء.

يمثل ضعف الحكومة التحدي الإنمائي الأكثر إلحاحاً حول العالم، إذ تتجم عنه عواقب بعيدة المدى تؤثر على مختلف الجوانب الأخرى للتنمية البشرية، ولا سيما تلك المتعلقة بالرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن هذا المنطلق، يعرض هذا الفصل استنتاجين أساسيين. الأول هو أن الحكومة تمثل التحدي الأبرز في دليل تحديات التنمية، وهي المكون الوحيد في هذا الدليل الذي يتحسن على مستوى العالم.

أ. أبرز النتائج

الإنفاق العام. وعلى سبيل المثال، تشكو معظم الطرقات العامة فيها من سوء الصيانة، وهي غالباً غير معبّدة، كما أنّ منظومة الموانئ فيها غير فعالة لعدم مطابقتها للمعايير العالمية، وتصنّف البنية التحتية لقطاع الكهرباء بأنها الأسوأ في العالم من حيث التنمية والموثوقية وإمكانية الوصول إليها³⁷. وعلى مستوى الخدمات العامة، تنضم استثمارات قطاع الصحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأنها متدنية جداً، حيث بلغ الإنفاق عليها 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 9.9 في المائة³⁸. أما حجم الإنفاق من الأموال الخاصة كنسبة مئوية من النفقات الصحية الجارية، الذي يستخدم كأداة بديلة لتقييم مدى عدالة النظام الصحي في بلد ما، فبلغ 33 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مقارنة بمتوسط عالمي قدره 18 في المائة³⁹.

“تتسم استثمارات قطاع الصحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأنها متدنية جداً، حيث بلغ الإنفاق عليها 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 9.9 في المائة.”

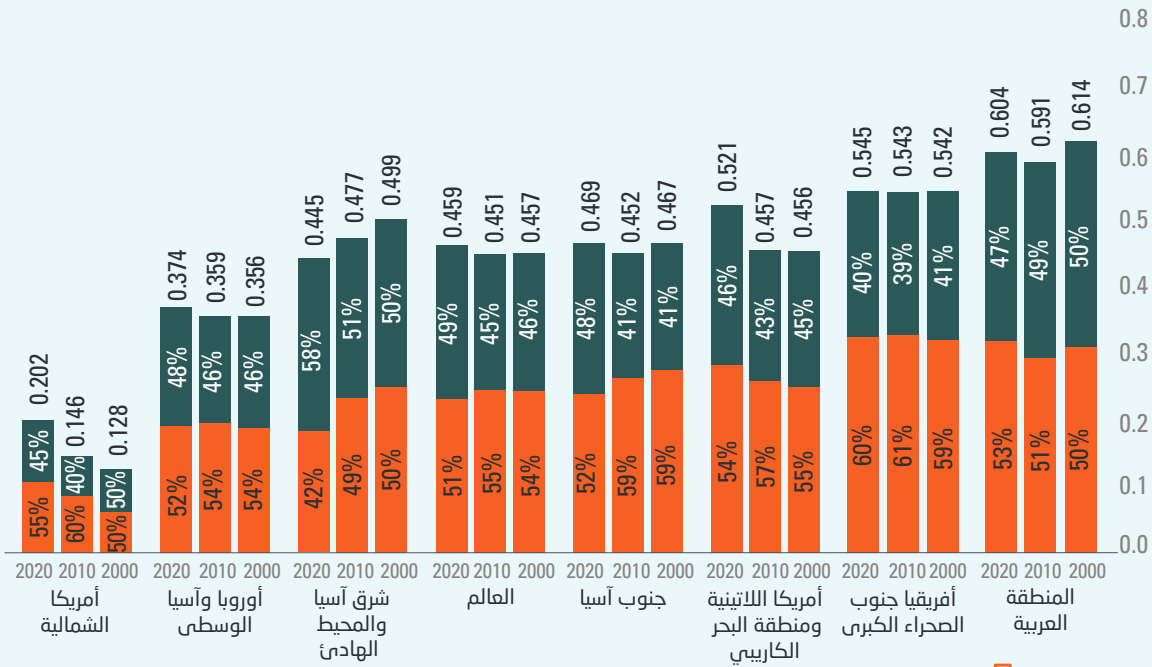
خلال الفترة 2000-2020، ارتفع كل من متوسطي تحديات الحكومة حول العالم وتحديات الحكومة على مستوى المناطق، باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ والمنطقة العربية، التي شهدت تحسناً طفيفاً في هذا المجال (الشكل 33). ومع ذلك، تبين أن نتيجة المنطقة العربية حسب الدليل ظلت أعلى مقارنة بما كانت عليه قبل انتفاضات عام 2011.

وتراجعت قيمة مكوّن فعالية الحكومة في الدليل منذ عام 2000 على مستوى العديد من مناطق العالم، وعلى مستوى المتوسط العالمي. ومع ذلك، لا تزال فعالية الحكومة تحظى بحصّة أعلى في خط الأساس مقارنة بالحكومة الديمقراطية، وكذلك خلال آخر سنة تم فيها قياس الدليل بالنسبة لجميع المناطق، باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ، حيث تسجل الحكومة الديمقراطية حصة أعلى.

وتعزى الزيادة العامة في مكوّن الحكومة الديمقراطية بشكل أساسي إلى التحديات المتزايدة في معظم المناطق. قد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنطقة العربية تحسناً طفيفاً في هذا المجال، رغم بقاء الأولى في فئة التحديات المتوسطة والثانية في فئة التحديات المرتفعة جداً.

وبينما تواجه المنطقة العربية أكبر قدر من تحديات الحكومة وتسجل أعلى الدرجات في بعد تحدي الحكومة الديمقراطية، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر قدر من التحديات في فعالية الحكومة. ويعزى ذلك إلى ضعف الهياكل الأساسية والخدمات العامة ونقص

الشكل 33. الدرجات الإقليمية وحصص الأبعاد حسب دليل تحدي الحكومة للأعوام 2000 و2010 و2020



دليل تحدي الديمقراطية



دليل تحدي فعالية الحكومة



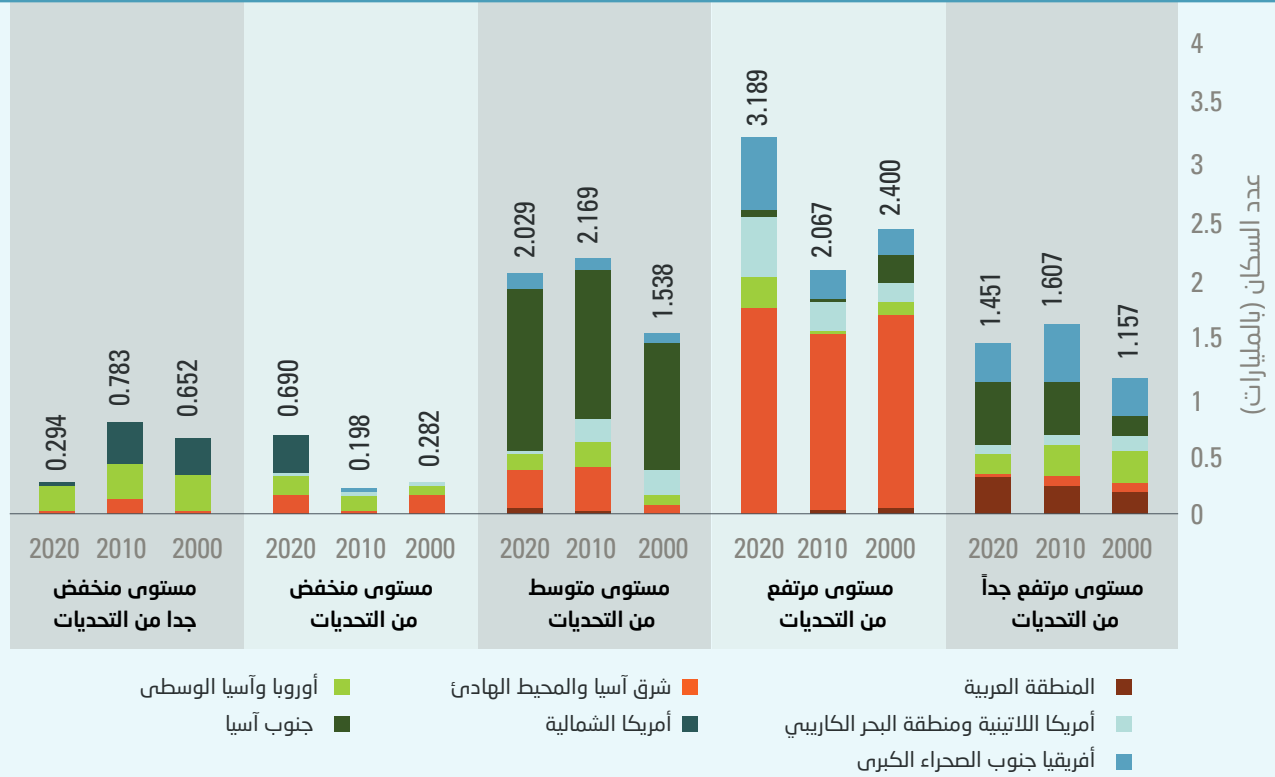
المصدر: حسابات الإسكوا.

الترتيب على الدليل خلال الفترة 2000-2020 (الشكل 35)⁴⁰. كذلك برز البيرو الذي حقق أعلى تحسن في الترتيب على دليل تحدي التنمية البشرية المعدل حسب الجودة، من بين أفضل عشرة بلدان سجّلت تحسناً على دليل تحدي الحكومة. ويسلط ذلك الضوء على أهمية الحكومة في دفع عجلة التنمية البشرية المعدلة حسب الجودة. وشهدت تركيا أكبر تدهور عام في ترتيب تحديات الحكومة بين عامي 2000 و2020. ويمكن عزو ذلك إلى عدة عوامل، بما فيها إصلاحات قوانين الانتخاب التي عززت صلاحيات المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بالإشراف على مراكز الاقتراع؛ وتمديد حالة الطوارئ مرات عدة بما يعزز صلاحيات المحافظين؛ وسجن نواب حزب الشعوب الديمقراطي (Peoples' Democratic Party)؛ واستحواد المؤسسات الموالية للحكومة على المجموعات الإعلامية ذات الصبغة المعارضة⁴¹. وتصنّف إيران بدورها من بين أدنى عشرة بلدان في انتكاسات الترتيب على الدليل، إذ شهدت زيادات ملحوظة في تحديات فعالية الحكومة والحكومة الديمقراطية، التي كانت ضمن فئتي المستويات المرتفعة والمنخفضة جداً، على التوالي.

وفيما يتعلّق بالتوزيع السكاني عبر فئات التحدي الخمس لدليل تحدي الحكومة، تعيش أكبر شريحة من سكان العالم في البلدان التي تواجه مستويات مرتفعة من هذه التحديات، تماماً كما في عام 2000 (الشكل 34). ومع ذلك، تشير بيانات عام 2010 إلى أن أكبر شريحة من سكان العالم تعيش في البلدان ذات المستوى المتوسط من تحديات الحكومة. ويعزى التدهور الملحوظ في هذا المجال الذي سجّل بين عامي 2010 و2020 بشكل أساسي إلى زيادة تحديات الحكومة في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك في البلدان الأوروبية وبلدان آسيا الوسطى. وأدى الانتقال من المستوى المرتفع إلى المستوى المنخفض جداً من تحديات الحكومة في بعض البلدان بين عامي 2000 و2010، بما فيها إيران وسري لانكا، إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في بلدان تواجه مستويات مرتفعة جداً من تحديات الحكومة. وتضمّ فئة المستويات المرتفعة جداً من تحديات الحكومة سكاناً من مختلف مناطق العالم، باستثناء أمريكا الشمالية، التي تواجه مستويات منخفضة من هذه التحديات.

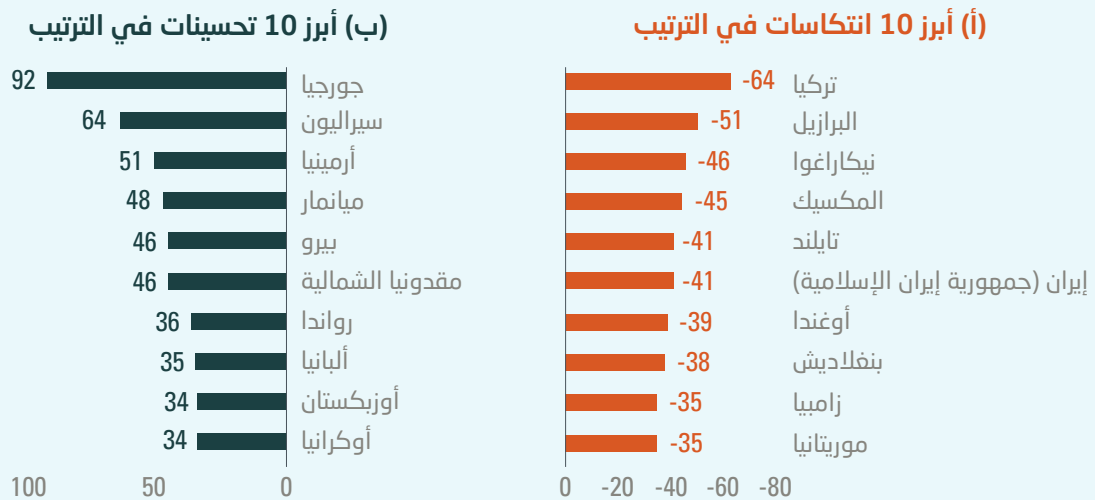
وسجّلت جورجيا، التي شهدت إصلاحات حكومية بوتيرة متسارعة بعد ثورة الزهور في عام 2003، أعلى تحسن عام في

الشكل 34. عدد السكان في كل فئة من فئات دليل تحدي الحوكمة، حسب المناطق، للأعوام 2000 و2010 و2020



المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 35. أبرز التحسينات والانتكاسات في الترتيب حسب دليل تحدي الحوكمة (الترتيب لعام 2020 ناقص الترتيب لعام 2000)

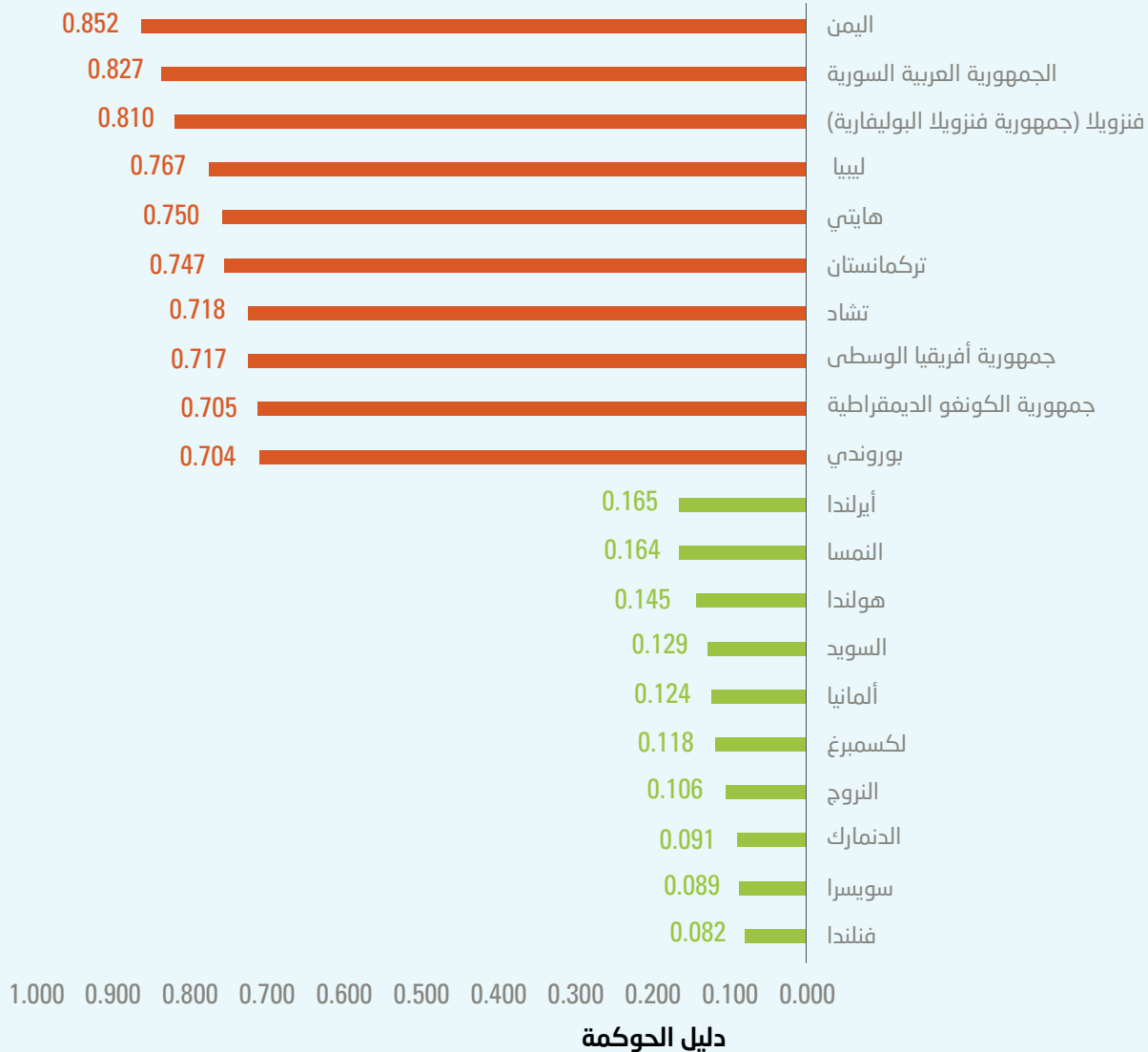


المصدر: حسابات الإسكوا.

تصنف الدانمرك وسويسرا والنرويج من ضمن البلدان الخمسة التي تواجه أدنى مستوى من تحديات الحوكمة، كما تصنف أيضاً من ضمن البلدان الخمسة التي تواجه أدنى مستوى من التحديات حسب دليل تحديات التنمية. بينما تصنف هايتي واليمن من ضمن البلدان الخمسة التي تواجه أعلى مستوى من نوعي التحديات على حد سواء. ورغم بعض الاستثناءات، تتجه البلدان ذات الأداء الجيد حسب دليل تحدي الحوكمة إلى مواجهة قدر أقل من تحديات التنمية مقارنة بالبلدان ذات الأداء الضعيف في مجال الحوكمة⁴²، ما يدل مجدداً على الترابط القائم بين نتائج الحوكمة والتنمية البشرية.

وتخفي القيم التجميعية للمناطق تباينات هامة على المستوى دون الإقليمي. ويظهر ذلك عند النظر عن كثب إلى المناطق التي تواجه أعلى مستوى من تحديات الحوكمة وتلك التي تواجه أدنى مستوى منها (الشكل 36). ففي حين تواجه منطقة أمريكا الشمالية أدنى مستوى من تحديات الحوكمة، تقع البلدان التي حازت على أدنى ثماني درجات حسب دليل تحدي الحوكمة في أوروبا وآسيا الوسطى. ومع ذلك، تواجه بلدان أخرى في أوروبا وآسيا الوسطى مستويات مرتفعة جداً من تحديات الحوكمة، ما يؤدي إلى ارتفاع متوسط هذه المنطقة.

الشكل 36. بلدان العالم التي تواجه أدنى مستوى من التحديات (باللون الأخضر) وتلك التي تواجه أعلى مستوى من التحديات (باللون الأحمر) حسب دليل تحدي الحوكمة، 2020



باء. العوامل المؤثرة

1 احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

الانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق والحريات الفردية، وإلى طابع القمع الذي يغلب على عدد من الأنظمة فيها. ولا بد من معالجة أوجه القصور هذه، لا سيما في ضوء المطالب التي عبّرت عنها الانتفاضات العربية.

ومن خلال إلقاء نظرة متأنية على العلاقات بين المؤشرات الفرعية لحقوق الإنسان والحريات من جهة وكل بعد من أبعاد تحدي الحوكمة الديمقراطية، يتبين أن ترابطاً وثيقاً يجمع بينها (الشكل 38). ويمكن عزو هذا الترابط إلى طبيعة النظام السياسي الديمقراطي الذي لا يعمل بكفاءة إلا من خلال ضمان الحقوق والحريات الأساسية⁴⁵. كذلك تحتاج حماية حقوق الإنسان وحرياته إلى قوانين ومؤسسات تضطلع بهذه المهمة، وبالتالي تُعدّ فعالية المؤسسات شرطاً لازماً لضمان حقوق الإنسان. ويبرز ترابط، وإن يكن أضعف، بين المؤشرات الفرعية لحقوق الإنسان والحريات وتحديات فعالية الحكومة. فالحكومات لا تكون فعّالة إلا عند ضمان حقوق الإنسان الأساسية، بما يكفل مشاركة المواطنين مع حكومتهم.

تقوم الحوكمة على أربع ركائز، وهي: الهيكل، والعملية، والآلية، والاستراتيجية. ويشير الهيكل إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وتنطوي العملية على الديناميات المعقدة لصنع السياسات. ومن حيث الآلية، تستلزم الحوكمة إجراءات تضبط عمل المؤسسات وتضمن امتثالها للأنظمة والقوانين المرعية. ومن حيث الاستراتيجية، تظهر الحوكمة قرارات أصحاب المصلحة بشأن جميع الأبعاد الأخرى. وتقوم الحوكمة الديمقراطية على منظومة من التقاليد والقواعد والسياسات الملزمة للجماعة، والتي تهدف إلى تنظيم المجتمع. ويعمل أعضاء المجتمع على إنشاء هذه التقاليد والقواعد والسياسات وتعديلها والتحكم بها من خلال ترتيبات تشاركية وتمثيلية، تقوم على احترام حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق والواجبات⁴³. ورغم أنه يمكن للدولة أن تقدم خدمات عامة للمواطنين دون أن تضمن حماية حقوق الإنسان، ينبغي أن يشتمل نهج التنمية والقدرات في المقام الأول على بيئة تحمي هذه الحقوق والحريات.

وبينما يراعي دليل تحدي الحوكمة عملية الحوكمة ونتائجها، تجمع بين الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان روابط وثيقة، ما يستلزم التوقف عند أهميتهما معاً. فعلى سبيل المثال، تهدف القوانين والمؤسسات إلى حماية حقوق الإنسان، وهي تعمل بشكل أفضل وتكتسب المزيد من الشرعية إذا كفلت الدولة حماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين. ولا شك أن هناك ترابطاً قوياً بين دليل تحدي الحوكمة ومؤشرات حقوق الإنسان والحريات من مجموعة بيانات أصناف الديمقراطية (Varieties of Democracy)، بما في ذلك المتوسط الحسابي لمؤشري التحرش بالصحفيين ورقابة الحكومة على وسائل الإعلام، والمتوسط الحسابي لمؤشري عدم التعرّض للاغتيال السياسي والتعذيب (الشكل 37).

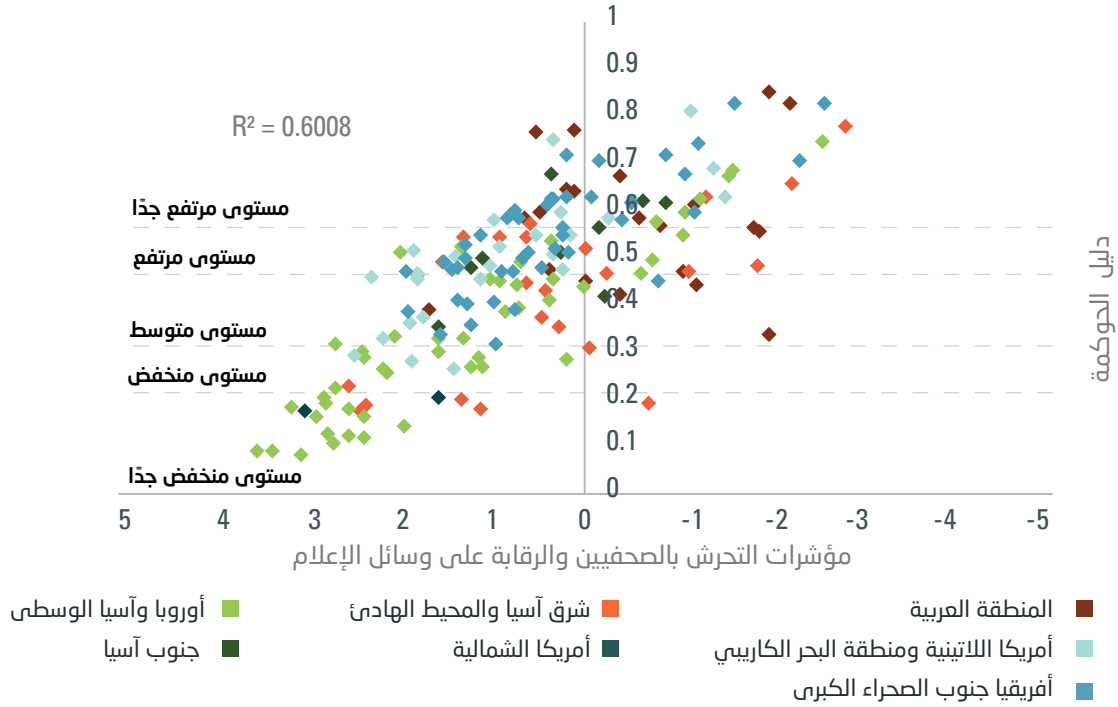
وتقدم البلدان التي تواجه مستويات مرتفعة من تحديات حقوق الإنسان والحريات الأساسية غالباً أداءً ضعيفاً في مجال الحوكمة. وهذا المستوى المرتفع من تحديات حقوق الإنسان والحوكمة يأتي نتيجة للتهديدات التي تتعرض لها الحريات الأساسية وانخفاض مستويات المشاركة⁴⁴. وتُعدّ السويد وكندا من بين البلدان التي تقدّم أفضل أداء على هذه المؤشرات، ما يتناغم مع درجاتها المتدنية حسب دليل تحدي الحوكمة ودليل تحديات التنمية الإجمالي. وفي المقابل، تسجّل المنطقة العربية عجزاً واضحاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ما يشير إلى مختلف

©iStock-time99|ek

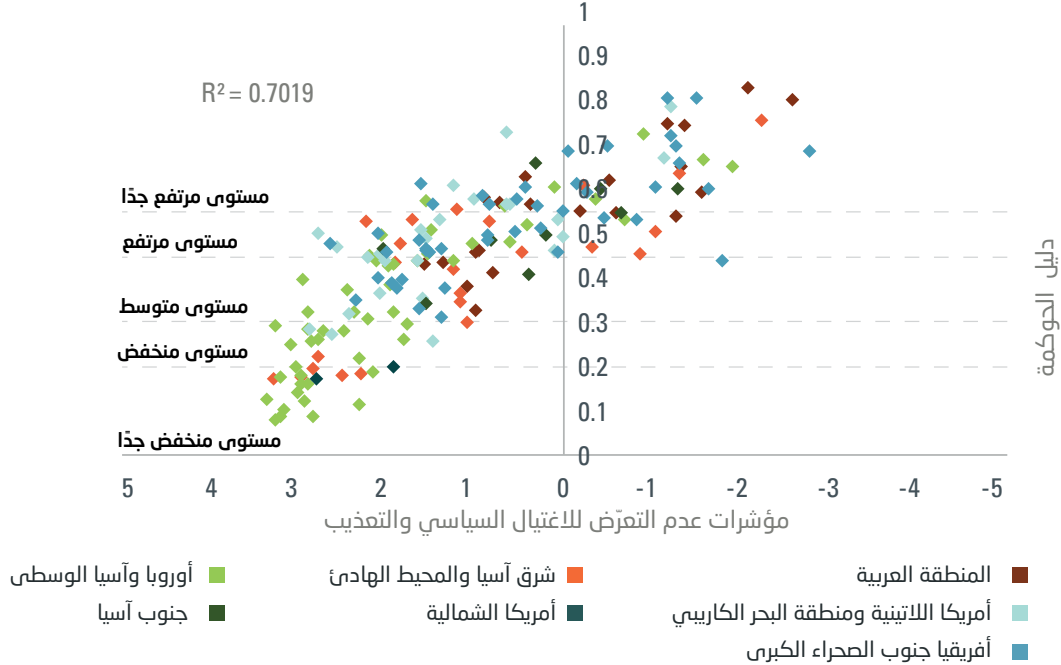


الشكل 37. دليل تحدي الحوكمة ومؤشرا حقوق الإنسان والحريات، 2020

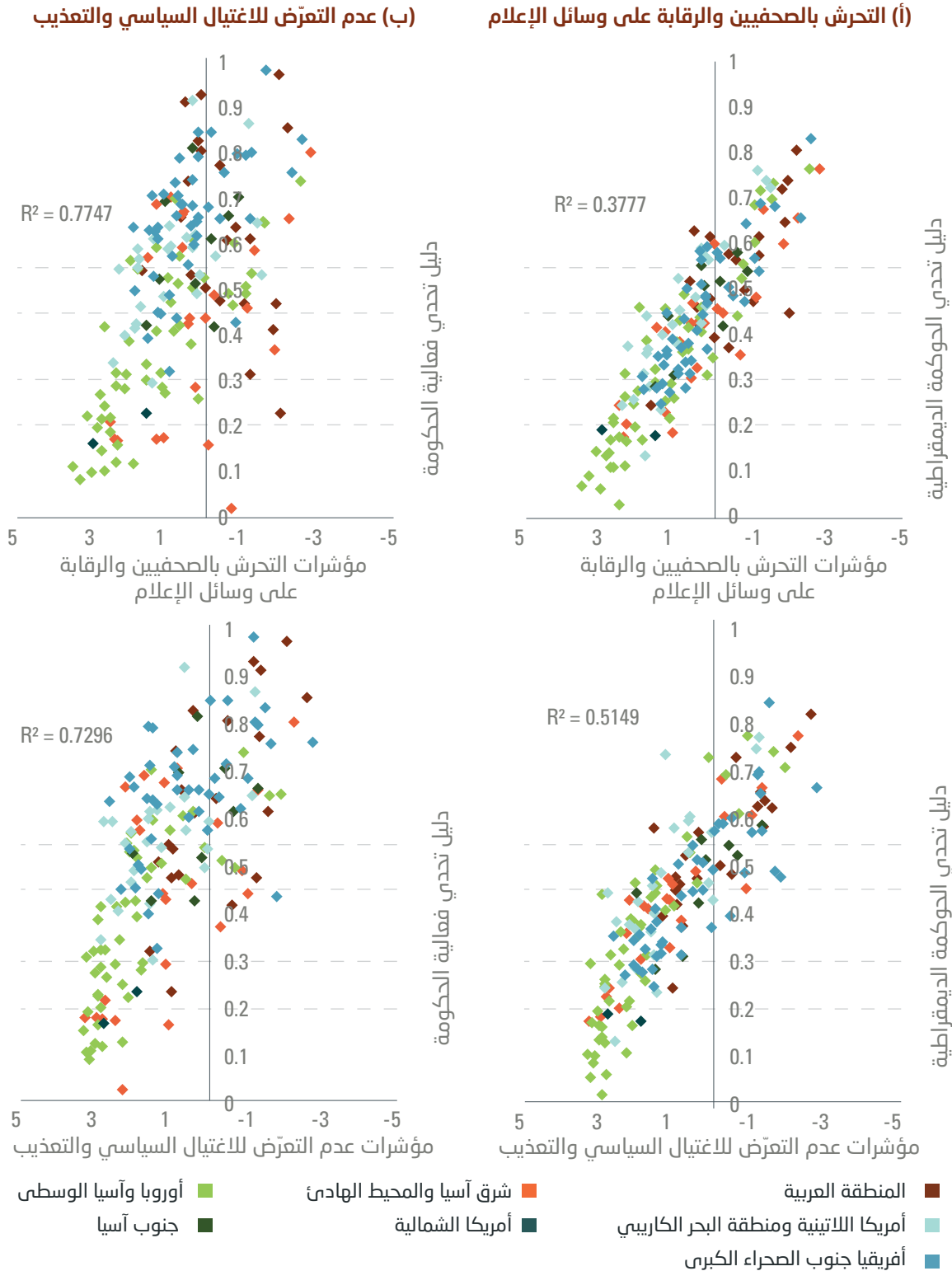
(أ) التحرش بالصحفيين والرقابة على وسائل الاعلام



(ب) عدم التعرّض للاغتيال السياسي والتعذيب



الشكل 38. مؤشرات حقوق الإنسان والحريات وأبعاد دليل تحدي الحوكمة، 2020



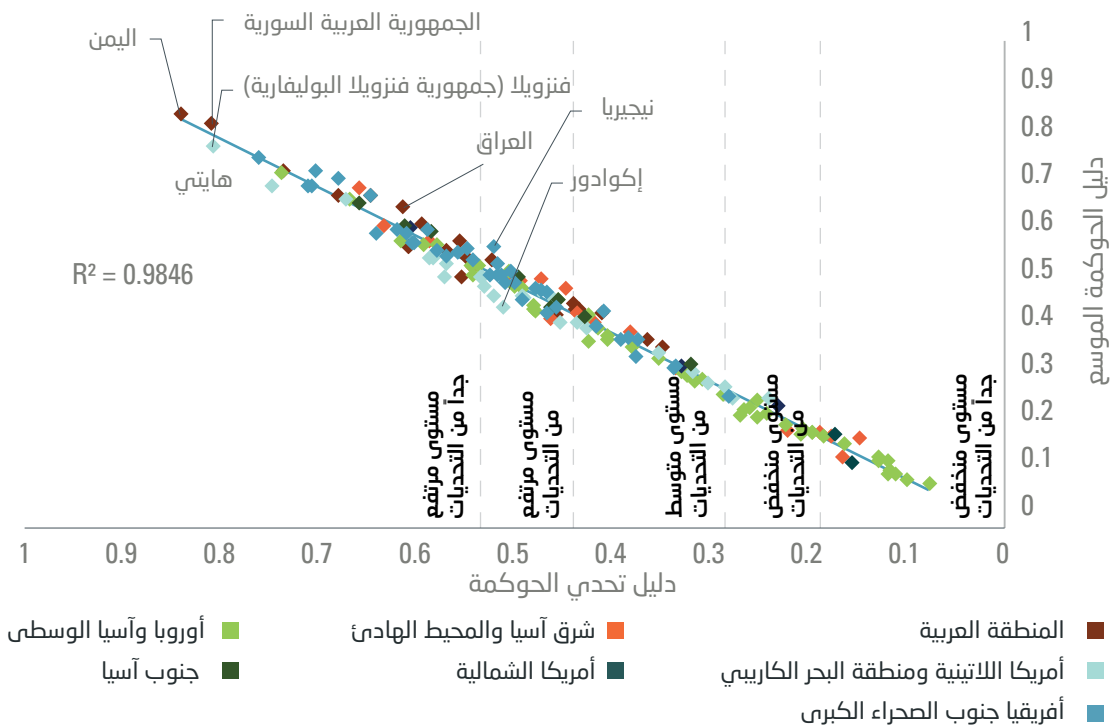
الإطار 3. معضلة قياس الحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان

أثناء إعداد هذا التقرير، جرى نقاش بشأن مدى أهمية إدراج حقوق الإنسان والحريات ضمن دليل الحوكمة الفرعي التابع لدليل تحديات التنمية. وبرزت في هذا الصدد وجهتا نظر أساسيتان تدعم كل منهما اعتبارات معيارية متساوية في مشروعيتها. وتقوم وجهة النظر الأولى، التي يبيّنها إطار دليل تحديات التنمية، على أن مؤشرات الحوكمة الديمقراطية (بما فيها حكم القانون والوصول إلى العدالة، والمساءلة والمشاركة المؤسسية) جنباً إلى جنب مع جودة الخدمات العامة المقدّمة (كما تقاس بمؤشر فعالية الحكومة) تُعدّ من أبرز العوامل المحددة لنتائج حقوق الإنسان، وإن يكن ذلك لأسباب متباينة. وتأسّياً بمبدأ "نصل أو كام"، تنتفي الحاجة لإدراج حقوق الإنسان والحريات كفئة بحد ذاتها. وتتمحور وجهة النظر الثانية حول أن الطبيعة المتأصلة للتنمية البشرية تستلزم تضمين مؤشرات فرعية عن حقوق الإنسان والحريات الفردية.

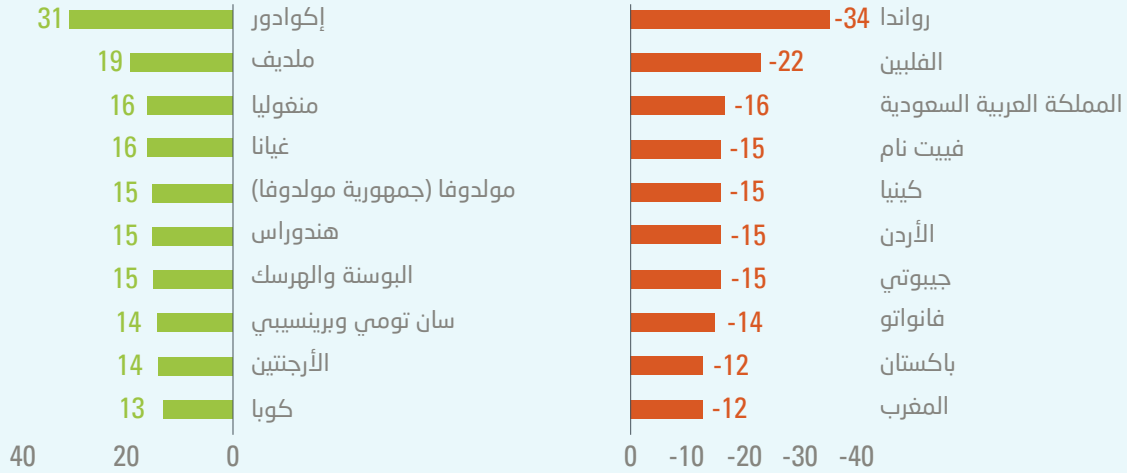
وفي أعقاب هذه المناقشة، أدرج تحليل حساسية المؤشر بعد حقوق الإنسان والحريات بوصفه أحد أبعاد تحديات الحوكمة، ومنح ثقلاً بقيمة 25 في المائة، جنباً إلى جنب مع الحوكمة الديمقراطية التي منحت 25 في المائة وفعالية الحكومة التي منحت 50 في المائة. واحتسبت أبعاد حقوق الإنسان والحريات باعتبارها متوسطاً حسابياً لأربعة مؤشرات فرعية يتطرق إليها هذا القسم، وهي: التحرش بالصحفيين، ورقابة الحكومة على وسائل الإعلام، وعدم التعرض للتعذيب، وعدم التعرض للاغتيال السياسي. وجرى توحيد جميع مقاييس هذه المؤشرات الفرعية باستخدام الصيغة العادية للحدّين الأدنى والأقصى، كما طُرحت من 1 (الحد الأقصى) لإبراز درجة التحديات.

وتبيّن الأرقام الواردة أدناه النتائج ذات الصلة، كما بيّنت دليل تحدي الحوكمة المعتمد ودليل تحدي الحوكمة الذي جرى توسيع نطاقه باستخدام هذه المؤشرات الفرعية، ترابطاً شبه مثالي. وبالنسبة للغالبية الساحقة من بلدان العالم، لم يؤدّ إدراج هذه المؤشرات الفرعية إلى أي تغيير في الترتيب. وفي المقابل، سجّلت بعض البلدان، ومن ضمنها أربعة بلدان عربية، خسائر فادحة في الترتيب على دليل تحديات التنمية عند استخدام دليل تحدي الحوكمة الموسّع (مظللة باللون الأحمر).

دليل الحوكمة الموسّع (الذي جرى توسيع نطاقه) ودليل تحدي الحوكمة



أبرز الانتكاسات (بالأحمر) والتحسينات (بالأخضر) في الترتيب حسب دليل تحديات التنمية باستخدام دليل الحوكمة الموسع



المصدر: حسابات الإسكوا.

2 انعدام الصراعات

الحوكمة هي من البلدان العربية المتأثرة بالصراعات، ما يدل على أن ضعف الحوكمة انطوى على آثار ملحوظة في المنطقة العربية.

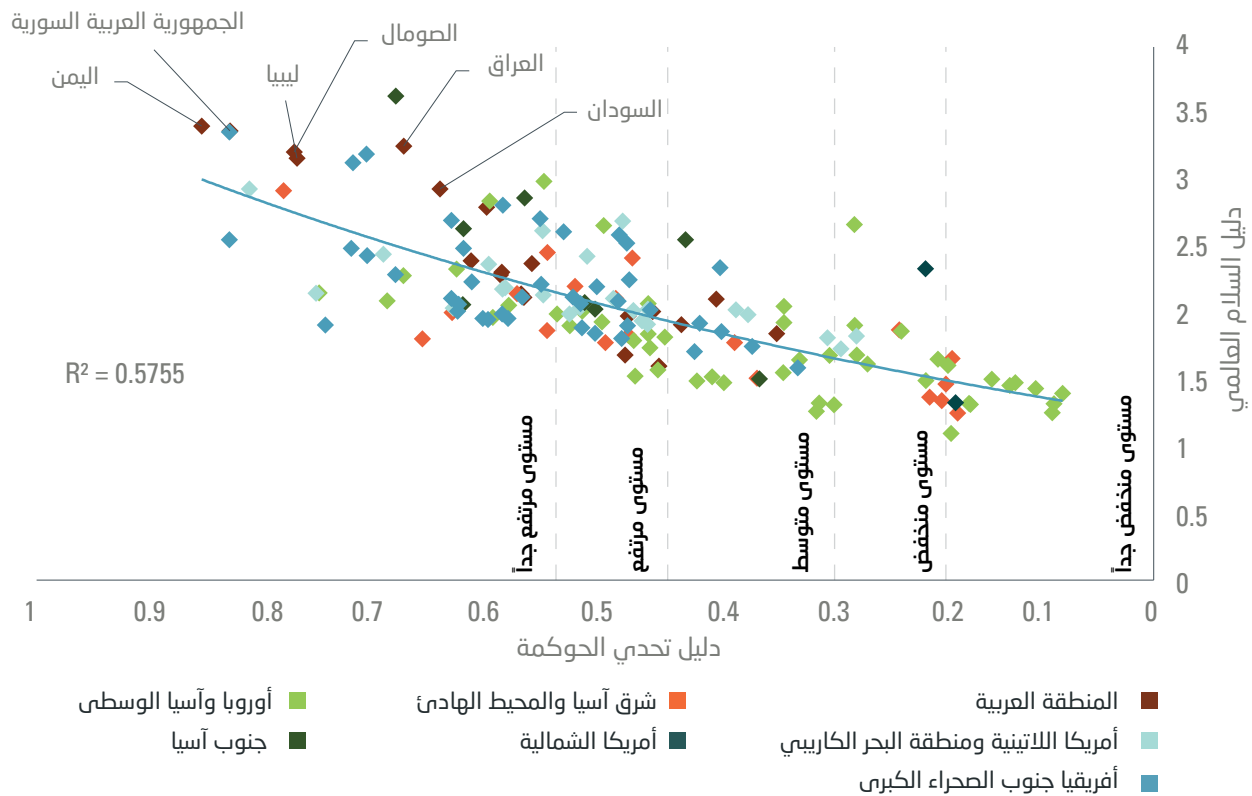
ومع مرور الزمن، قد يؤدي سوء الحوكمة وانعدام المساءلة والكفاءة في المؤسسات العامة إلى مفاخرة الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والزيادة المنهجية لعدم المساواة ولانتهاكات حقوق الإنسان. ولا شك أن إحباط تطلعات المواطنين إلى نُظم حكم تحفظ كرامة الإنسان قد يؤدي إلى تأجيج السخط الشعبي على الدولة ومؤسساتها، ما قد يؤدي بدوره إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، وعدم استقرار سياسي، وصراعات خطيرة.

يُحرم غياب حقوق الإنسان وانعدام الحريات العامة الأفراد من التمتع بحياة كريمة، ولانتفاهما فعل الفجوات في الخدمات العامة الأساسية. ويمكن أن يشكّل العاملان المذكوران محركين بارزين للعنف والصراع، ما يفسر الترابط المتين بين دليل تحدي الحوكمة ودليل السلام العالمي الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام (الشكل 39). ويتضمن دليل السلام العالمي 23 مؤشراً فرعياً تتعلق بقياس الجوانب الكمية والنوعية لمستوى السلامة والأمن في المجتمع، ونطاق الصراعات الدائرة على المستويين المحلي والدولي، ودرجة العسكرية. ويشكّل الترابط المتين أنف الذكر ثمرة للعلاقة المتبادلة بين دليل السلام العالمي وكل من الديمقراطية وفعالية المؤسسات.

إن معظم البلدان التي تواجه تحديات جسيمة في مجال الحوكمة ومستويات مرتفعة من العنف مقارنة بدرجاتها على دليل تحدي



الشكل 39. دليل تحدي الحوكمة ودليل السلام العالمي، 2020



الإطار 4. الصراعات والتنمية البشرية في المنطقة العربية

شهد العالم في السنوات الأخيرة عدداً متزايداً من الصراعات، تطوّر العديد منها إلى صراعات ممتدة ومميّزة دارت رحاها على نطاق واسع، ونجمت عنها عواقب وخيمة. وانطبق ذلك تحديداً على الصراعات التي انخرطت فيها أطراف خارجية. وفي الموازاة، يحتمل أن يتطوّر عدد من الصراعات المسلحة المحدودة، التي تسفر عن خسائر بشرية تقلّ عن 1,000 فرد سنوياً، ليشكّل تهديداً خطيراً للتنمية!

وقد تأثرت المنطقة العربية تحديداً بصراعات طويلة الأمد، بما فيها احتلال إسرائيل لدولة فلسطين وغيرها من الأراضي العربية منذ أكثر من سبعة عقود من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، نشبت في لبنان حرب أهلية طاحنة، كما شهدت منطقة الخليج العربي ثلاث حروب كبرى. ومنذ بداية الانتفاضات العربية في عام 2011، اشتدت وتيرة العنف من خلال الصراعات المحلية والعبارة للحدود، التي تحفزها دوافع جغرافية وسياسية ووطنية معقدة. ومن الدوافع الوطنية أوجه القصور في نظام الحكم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وشح الموارد، والنزاع على الهوية. ويعيش نحو 163 مليون فرداً في بلدان عربية تعاني من الصراعات أو الاحتلال، بما فيها الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن.

وتبيّن حسابات الإسكوا أن الصراعات الواسعة النطاق قد أثرت بشكل ملحوظ على التنمية في عدة بلدان عربية، بما فيها الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن. وبالمقارنة مع سيناريو عدم نشوب صراع، تحقق تكلفة تراكم الصراعات في الجمهورية العربية السورية واليمن، على سبيل المثال، زيادة تصل نسبتها إلى 20 و12 في المائة تقريباً في قيم دليلهما لتحديات التنمية، على التوالي. ولو حافظ هذان البلدان على مسار التنمية

الذي كانا يتبعانه قبل الصراع، وربما كانت الجمهورية العربية السورية قد انتقلت من مجموعة البلدان ذات التحديات المرتفعة جداً إلى مجموعة البلدان ذات التحديات المرتفعة. ولربما كان اليمن قريباً من تحقيق الهدف نفسه.

غير أنّ هذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة، لأن الإحصاءات الحالية لا ترصد الأثر الكامل لحرمان جيل من الأطفال من الالتحاق بالمدارس، أو التكلفة الحقيقية للفرص الضائعة من جراء استخدام الموارد الاقتصادية في الإنفاق العسكري بدلاً من التنمية البشرية. ولا شك أن الصراع يؤدي إلى تآكل القدرات المؤسسية والهياكل الأساسية ورأس المال البشري، ما يجعل البلدان أكثر عرضة للأخطار وأكثر تأثراً بها. كذلك أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه القصور في الحوكمة والتنمية وزيادة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وتشكل الصراعات المستمرة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة على حد سواء تهديدات خطيرة لأفاق التنمية في المنطقة العربية.

ولا تنحصر الصراعات وتداعياتها بالحدود الوطنية للبلدان، بل تمتد آثارها الجانبية إلى جميع أنحاء المنطقة العربية وتشمل نزوح أعداد هائلة من السكان عبر الحدود. وباتت المنطقة العربية، التي تأوي ملايين اللاجئين والنازحين، بؤرة أزمة التشريد القسري في العالم. وفي عام 2020، بلغ عدد اللاجئين السوريين أكثر من 6 ملايين في مختلف بلدان العالم، مقارنة بعدد مماثل من النازحين داخلياً في الجمهورية العربية السورية. وقد يؤدي ارتفاع مخاطر الصراعات إلى منع الكثيرين من العودة إلى ديارهم.

وتشمل العوامل التي تعيق المصالحة والانتقال إلى السلام انقسام الأطراف المسلحة وتشردنهما، واتباع الأيديولوجيات الإقصائية، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان، والعوامل الجغرافية والسياسية، وضعف أرصدة السلام المحلية أو انعدامها، وهزال مؤسسات الدولة. ويُعدُّ حل الصراعات ومنع تفاقمها أولوية ملحة للمنطقة العربية.

¹ Strand and others, 2019.

ملاحظة: لمزيد من المعلومات: Abu-Ismaïl, Chaitani and Nehme, 2021.

جيم. الخلاصة

وتتأثر الحوكمة الرشيدة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تستند إلى قيم ومبادئ أساسية، بما فيها احترام حقوق الإنسان وحرياته. ولا شك أن ترابطاً قوياً يجمع بين نظام الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان، اللذين يدعم كل منهما الآخر، ويتساويان في الأهمية بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية. ويرتبط الصراع على نحو وثيق بانعدام الحوكمة الرشيدة وأوجه القصور في حقوق الإنسان والحريات فضلاً عن الخدمات الأساسية. وعليه، قد يؤدي تحسين الحوكمة دوراً هاماً في منع نشوب الصراعات المحتملة.

خلال الفترة 2000-2020، واجهت معظم مناطق العالم تحديات متزايدة في مجال الحوكمة، ولا سيما الحوكمة الديمقراطية. وسجلت المنطقة العربية أعلى الدرجات حسب دليل تحدي الحوكمة الديمقراطية، ما يسلط الضوء على العجز الذي لا يزال يتأكلها، بينما سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى الدرجات حسب دليل تحدي فعالية الحكومة. وتحظى فعالية الحكومة بحصة أعلى حسب دليل تحدي الحوكمة مقارنة بالحوكمة الديمقراطية، وذلك في جميع المناطق باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ. وتتواجد البلدان التي تواجه مستويات مرتفعة جداً من تحديات الحوكمة في جميع مناطق العالم، كما يقيم فيها عدد كبير من السكان.